

البيئة الخارجية الخاصة وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي
بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيدي

The external environment and the impact analysis in bank
credit granted
Research in the Rafidain and Rasheed Bank

الباحثة: وفاء جثير مزعل حسين
طالبة دبلوم عالي / مصارف
معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.م.د. احمد محمد فهمي البرزنجي
قسم إدارة الأعمال
كلية الرافدين الجامعة

المستخلص:

أن بقاء المنظمات ونموها ونجاحها تحدده الأحداث التي تتم في البيئة الخارجية، فضلاً عن البيئة الداخلية وما تحتويه من فرص ومتغيرات لها تأثير كبير في حاضرها ومستقبلها والقرارات التي تتخذها لتحقيق أهدافها، ومع ظهور مدخل النظم في الإدارة الحديثة، أخذ يُنظر إلى المنظمة على أنها نظام مفتوح يتأثر بالبيئة الخارجية ويؤثر فيها، وأن أي تغير في مكونات البيئة المحيطة بها سوف يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى ضرورة قيام المنظمة بمواجهة هذه التغيرات والتكيف معها، ويتحدد هذا التكيف بمدى التبادلات التي تحدث ما بين المنظمة والعناصر الموجودة في بيئتها الخاصة أو ما تسمى ببيئة المهمة والمؤثرة بشكل كبير في قراراتها وحجم المنافسة التي تدخل فيها مع المنظمات الأخرى، لذلك يهدف البحث إلى التعرف على البيئة الخارجية الخاصة وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي بالتطبيق على القطاع المصرفي الحكومي، وقد تبين ميدانياً بأن هناك علاقة ارتباط وتأثر موجبة ومعنوية ما بين تحليل بيئة المهمة والائتمان المصرفي.

Abstract:

That the survival, growth and success of organizations are determined by the events taking place in the external environment, as well as the internal environment and the opportunities and variables that have a significant impact on their present and future and the decisions they take to achieve their goals, With the introduction of systems in modern management, the organization is seen as an open system that is influenced by and influences the external environment, and that any change in the components of the surrounding environment will in one way or another lead to the need for the organization to cope with these changes and adapt them, This adaptation is determined by the extent of exchanges that occur between the organization and the elements in its private environment or the so-called task environment,

which is highly influential in its decisions and the size of its competition with other organizations, Therefore, the research aims to identify the external environment and the impact of its analysis on the granting of bank credit by applying to the government banking sector. It has been shown on the ground that there is a correlation and positive and moral impact between the analysis of the task environment and bank credit.

1-المقدمة: يعتبر موضوع دراسة وتحليل البيئة الخارجية الخاصة من الموضوعات المهمة في إدارة وتنظيم الأعمال بوصفها إحدى الضغوط والقوى المؤثرة على المصارف وإستراتيجياتها, مما يُظهر الحاجة إلى معلومات ذات خصائص معينة عن المتغيرات والعوامل البيئية ذات الأثر المباشر في تحديد السياسة الائتمانية المناسبة باتجاه تحقيق الأهداف, وعندما تكون البيئة الخارجية الخاصة بهذه الأهمية بالنسبة للمصارف, يتطلب الأمر التعرف عليها وتحديد أبعادها وسلوك كل قوة من القوى المؤثرة فيها, من أجل اكتشاف الفرص الممكنة للاستثمار والتهديدات التي ينبغي مواجهتها سعياً لتحقيق أهدافها, ولكون المصارف منظمة تعمل في ظل ظروف بيئية متغيرة بسبب التطور التكنولوجي بشكل كبير, وازدياد شدة المنافسة, وتغير حاجات ورغبات الزبائن, فإنه أصبح أمراً حيوياً أن تقوم الإدارة في تلك المصارف بتحليل بيئتها الخارجية الخاصة بكل أبعادها, للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة في اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهدافها والوصول إلى درجة من التميز في أدائها وبما يُمكنها من البقاء والاستمرار وعدم التعثر.

2- الإطار النظري:

2-1 البيئة الخارجية

لقد اختلفت الآراء حول إعطاء تعريف واضح ودقيق لما يُمكن أن تعنيه البيئة الخارجية للمنظمة وربما يعود ذلك إلى شدة التعقد والتداخل في مكوناتها وعناصرها (مراد, 2010: 88). إذ أن اتساع البيئة الخارجية وشموليتها, جعل العديد من الباحثين ينظرون إليها من زوايا مختلفة وبطرق متعددة, إذ يرى البعض أن البيئة الخارجية هي مجمل العوامل والمكونات التي تقع منظمات الأعمال تحت تأثيرها عن طريق التعامل المباشر وغير المباشر, لتتشكل بذلك علاقات سببية مركبة تُعطي دلالات ونتائج مختلفة (مساعدة, 2013: 152), وعلى هذا الأساس يمكن تعريف البيئة الخارجية المصرفية على إنها: كافة العوامل المؤثرة على نشاط المصارف بشكل مباشر أو غير مباشر, والتي تتطلب من الإدارة القيام برصدها وتجميع البيانات عنها, ومن ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى التهديدات والفرص التي يُمكن أن تنشأ عنها, فالمصارف كأي منظمة أخرى تُعتبر نظاماً مفتوحاً تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تعمل بها بما تتضمنه من متغيرات وأنظمة مالية ومصرفية وتنافسية واقتصادية وسياسية (السنهوري, 2013: 70), أو هي مجموعة العوامل التي لا يُمكن أو يصعب السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف (Jeucken&Bouma, 1999: 27), ولكون البيئة الخارجية لمنظمات الأعمال شاملة ومعقدة, فقد وجد الباحثون منهجية علمية نظامية للتعامل معها من خلال وضعها في مستويين أساسيين استناداً إلى التأثير المباشر وغير المباشر لمكونات هذه البيئة (مساعدة, 2013: 153) هما:

- البيئة الخارجية العامة.
- البيئة الخارجية الخاصة.

1-1-2 البيئة الخارجية الخاصة : تعمل المصارف في ظل بيئة خارجية تضم العديد من العوامل والقوى والأحداث ذات التأثير المباشر وغير المباشر في قدرتها على تحقيق أهدافها، من هذه العوامل ما هو أكثر التصاقاً بالمصرف، كالمستهلكين والمنافسين والموزعين واتحادات العمال وحملة الأسهم والمجتمع وجماعاته الضاغطة، وعليه تُعرف البيئة الخارجية الخاصة بالمصرف بأنها مجموعة المتغيرات والعوامل وثيقة الصلة بالمصرف والتي تؤثر في قدرته على خدمة زبائنه، وتتكون هذه البيئة من الزبائن، والموردون، والمنافسون، والتشريعات، والقوانين المتعلقة بنشاط المصرف (أبو عوي، 2008: 37)، وتسمى هذه البيئة أحياناً ببيئة المهمة أو بيئة الصناعة أو بيئة العمل، أو البيئة المباشرة، أو البيئة التنافسية (البكري، 2011: 71)، لذا هناك رأي يذهب إلى إن تأثير البيئة الخاصة للمصرف يكون أكثر من تأثير البيئة العامة ذاتها لأنه يُمثل تأثيراً مباشراً على أنشطته وله نتائج مباشرة في ذلك، لذا تُعتمد أكثر المصارف إلى تخصيص جانب مهم من وقتها لمراقبة بيئتها الخاصة خلال أنشطتها اليومية (الحمداني، 2003: 14).

2-1-2 تحليل البيئة الخارجية الخاصة

نظراً للتغير الحاصل في بيئة الأعمال حالياً عما سبق، فقد أصبحت البيئة الخارجية عاملاً مهماً في نجاح المنظمات والإدارات التي تعمل فيها، ولكي تنجح المنظمة في عملها عليها أن تفهم بيئتها الخارجية، وأن تتوقع وتستجيب للتغيرات التي تحدث داخلها، فالمنظمة التي تتوقع وتميز القوى الخارجية سيكون حليفها النجاح على عكس المنظمة التي تتجاهل تلك القوى أو تقاوم التغيير (عباس، 2014: 79-80)، إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن المنظمات الناجحة هي التي استطاعت أن تحقق نجاحاً في تحليل وتشخيص بيئتها الخارجية في حين فشلت منظمات أخرى، أو تراجع موقعها في السوق بسبب قصور إدارتها في مواكبة متغيرات تلك البيئة وتحديد البدائل الممكنة للتعامل مع هذه المتغيرات (ياسين، 2010: 65)، إذ أن الغرض الأساسي من تحليل البيئة الخارجية هو (Macmillan & Tampoe, 2000: 95):

- 1- تحديد القوى المهمة في البيئة والتي تعكس الفرص والتهديدات أمام المنظمة.
- 2- التخطيط والتنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ على تلك القوى في المستقبل.
- 3- تصنيف النتائج للتنبؤات المستقبلية لغرض المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

لذا يُقصد بتحليل البيئة الخارجية عملية استكشاف العوامل والمتغيرات وذلك من أجل تحديد الفرص والتهديدات الموجودة في بيئة المنظمة الخارجية ومعرفة مصادر ومكونات هذه الفرص والتهديدات من خلال تجزئتها إلى عناصر، أو أجزاء فرعية، وفهم العلاقات المتبادلة فيما بينها من جهة وبينها وبين منظمة الأعمال من جهة أخرى، مما يساعدها على تكوين نظام للإنذار المبكر وتهيئة الاستعدادات اللازمة قبل ظهور التهديد المحتمل بوقت مناسب، وتصميم استراتيجيات كفؤة قادرة على مواجهة ذلك التهديد والتقليل من أثاره السلبية، أو تحويله إيجابياً باتجاه تحقيق الأهداف (بن حبتور، 2007: 154)، فعملية تحليل البيئة الخارجية تنصب حول تشخيص الفرص التي يتعين

اقتناصها، والتهديدات التي ينبغي التخطيط لها لتفاديها، أو التعامل معها إن كانت واقعة لا محالة عن طريق إعداد دراسات وأبحاث لكافة مجالات البيئة الخارجية (Gupta,2013:15).

2-1-3 تحليل عوامل البيئة الخارجية الخاصة: يتم تحليل عوامل بيئة المهمة من خلال إعداد التقارير الخاصة بتلك العوامل والمتغيرات وإرسالها إلى الإدارة العليا لاعتمادها في اتخاذ القرارات (Olarewaju&Folarin,2012:196):

- **الزبائن:** هم جميع الأفراد والمنظمات التي تحصل على مخرجات المصرف من الخدمات المصرفية، وبالتالي فهم أساس وجود أي مصرف، فالمصارف توجد لإشباع احتياجات زبائنها، لذا ينبغي عليها أن تركز جهودها نحو التعامل الأفضل معهم لأن جذبهم يعتبر نقطة قوة لها وفرصة لمنح المزيد من التسهيلات المصرفية ومن ثم جني المزيد من الأرباح التي تمكنها من الاستمرار (طه,2007: 107).
- **المنافسون:** ويقصد بهم جميع المصارف الأخرى التي تقدم خدمات مصرفية مشابهة لما يقدمه المصرف، وتعتبر المصارف من أكثر القطاعات منافسة نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد ولكافة قطاعاته (الروسان,2007: 153).
- **الممولون:** تحتاج منظمات الأعمال وخاصة المنظمات المالية والمصرفية موارد بشرية ومالية، إذ نادراً ما تعتمد على مواردها المالية الخاصة، بل تحتاج إلى ممولين كالمودعين والمستثمرين، لذا ينبغي عليها تحليل وتقييم الممولين لمعرفة أفضلهم لها، من خلال إعداد تقديرات حقيقية عن الموارد المالية المتاحة، وما تحتاج إليه من موارد لتنفيذ خططها المستقبلية ومنها سياستها الائتمانية فكلما توفرت لديها الأموال الكافية تمكنت من منح تسهيلات أكثر والعكس صحيح (الجراوي والسلطاني,2014: 37).
- **الموردون:** هم منظمات الأعمال والأفراد الذين يزودون المصرف بما يحتاجه من موارد ومستلزمات لإنتاج الخدمات التي يقدمها، وعادة ما تبحث إدارة المصرف في كيفية الحصول على تلك الموارد وبأسعار مناسبة، لأن أي اختلال في معدلات التوريد يُعتبر تهديد استمرارية النشاط أو انخفاض في هامش الربح المتحقق (أبو عويلي,2008: 38).
- **جماعات الضغط:** هي المجموعات المنظمة التي قد تتعارض أهدافها مع أهداف المصرف وتقف عائقاً أمام قدرته في إيجاد وتطوير الفرص المتاحة أمامه، مما ينبغي عليه أن يبني علاقات جيدة وناجحة بعد تفهم ودراسة أثر تلك المجموعات في سياسته المالية (طالب وآخرون,2013: 52).

ويتضح مما سبق أنَّ التحليل البيئي وحسب رأي الباحثة هو أداة أو وسيلة مهمة تستخدمها منظمات الأعمال للتعرف على مواطن القوة والضعف في بيئتها الداخلية والفرص والتهديدات التي تواجهها في بيئتها الخارجية، فالمنظمة التي تُريد النجاح والاستمرار في عملها، عليها أن تعتمد أسلوب التحليل البيئي لعوامل ومتغيرات بيئتها الداخلية والخارجية بصورة مستمرة ومن خلال استخدام كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة الخاصة بجمع البيانات والمعلومات، لكي تتمكن من التفاعل والتكيف مع بيئة سمته الأساسية هي التغيير السريع.

2-2 الائتمان المصرفي

2-2-1 تعريف الائتمان المصرفي

لا يوجد تعريف واحد للائتمان يُلاقى قبلاً لدى معظم الكتاب والباحثين شأنه في ذلك شأن عدد كبير من المصطلحات المستعملة في علم الاقتصاد، كون الائتمان له معاني كثيرة تُستنبط من استعمالاته المختلفة (البرزنجي، 2016: 135)، لذا تتعدد تعريفات الائتمان وتختلف باختلاف وجهات النظر التي يُنظر بها إليه، فكلمة الائتمان (Credit) تدل حسب اشتقاقها من اللغة اللاتينية (Credere) على الثقة، فيوجد الائتمان عندما يتنازل شخص لأخر عن مال حاضر مقابل مال مستقبل (عبد الرحيم، 2011: 24)، وعليه يُعرف الائتمان المصرفي بأنه " عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة " (الدوري والسامرائي، 2013: 74)، أو هو الأموال المقرضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي أو عيني مقابل تعهد المقرض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ متفق عليها مقابل ضمانات (سعيد، 2013: 185).

2-2-2 أنواع الائتمان المصرفي

يقسم الائتمان المصرفي إلى نوعين رئيسيين هما:

- **الائتمان النقدي:** وهو الذي يُشكل التزاماً مباشراً على المصرف من خلال وضع مبلغ الائتمان مباشرة تحت تصرف الزبون إذ يستطيع التصرف به مباشرة أو متى شاء، ويشمل الأنواع التالية (ظاهر والعمرات، 2006: 210):
 - **القروض والسلف:** وهي عبارة عن مبالغ نقدية تضعها المصارف تحت تصرف زبائنها المتعاملين معها وغيرهم لتمويل احتياجاتهم التجارية والاجتماعية ولمدة معينة يتم الاتفاق عليها، ولغرض معين مقبول من المصرف (الدوري، 2012: 21)، على أن يتعهد المقرض بسداد المبلغ وفوائده دفعة واحدة أو على دفعات وحسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين (الزرقان، 2010: 8).
 - **الحساب الجاري المدين:** وهو قيام المصرف بمنح زبونه سقفاً محدداً لحساب الجاري مدين، أي يُحدد له مبلغاً لا يجوز تجاوزه في السحب إلا بموافقة إدارة المصرف، ويسمح للزبون بالإيداع في هذا الحساب، وعادة ما يمنح الجاري مدين لتمويل رأس المال العامل (عبدالله والطراد، 2006: 171).
 - **خصم الأوراق التجارية:** الخصم هو " اتفاق يتعهد المصرف بمقتضاه بان يدفع مقدماً قيمة ورقة تجارية أو أي مستند آخر قابل للتداول إلى المستفيد مقابل نقل ملكيته إلى المصرف مع التزام المستفيد برد القيمة إلى المصرف إذا لم يدفعها المدين الأصلي " (قانون التجارة العراقي، 1980، المادة 283).

- **الائتمان التعهدي:** وهو لا يتضمن قيام المصرف بوضع نقود مباشرة تحت تصرف الزبون أو المستفيد، وإنما يعكس تعهداً خطياً من قبل المصرف بالالتزام قد يتحقق أو لا يتحقق تبعاً لتحقيق أو عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد (عبد الله والطراد، 2006: 172) ويتضمن الأنواع التالية:
- **الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):** يُعرف خطاب الضمان بأنه "تعهد يصدر عن مصرف بناءً على طلب أحد المتعاملين معه (الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويُحدد في الخطاب الغرض الذي صدر من أجله (قانون التجارة العراقي، 1980: المادة 287).
- **الاعتمادات المستندية:** الاعتماد المستندي هو "عقد يتعهد المصرف بمقتضاه بفتح اعتماد لصالح المستفيد بناءً على طلب الأمر بفتح الاعتماد، بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو مدة للنقل" (قانون التجارة العراقي، 1980: المادة 273).

مما تقدم ترى الباحثة أنَّ منح الائتمان المصرفي يلعب دوراً كبيراً في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح من غير الممكن لعمليات الإنتاج والتوزيع والتداول أن تتم من غير الائتمان. وهذا يتطلب من المصارف أن تعمل على توفير الائتمان وبنوعيه النقدي والتعهدي ومن خلال سياسة ائتمانية رشيدة توازن فيها بين العائد والمخاطرة، والتي يُراعى فيها تحقيق الهدف الذي تسعى من أجله وهو الربحية، فضلاً عن تلبية متطلبات تلك القطاعات.

3-5-2 أسس منح الائتمان المصرفي

ينبغي أن يتم منح الائتمان استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي:

- 1- **توافر الأمان لأموال المصرف:** ويعني ذلك اطمئنان المصرف إلى أن الأفراد والمؤسسات التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداه مع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المحددة لذلك (عبد الرحيم، 2014: 77).
- 2- **تحقيق الربح:** أي حصول المصرف على الفوائد جراء منح الائتمان بشكل يُمكنه من دفع الفوائد على الودائع، ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية (ذيب وآخرون، 2012: 109).
- 3- **السيولة:** أي ينبغي على المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع والمدخرات على شكل نقد سائل لمواجهة السحوبات الطارئة من قبل الزبائن في الظروف الرديئة أو السياسية غير المستقرة (كنعان، 2012: 193).
- 4- **طبيعة الودائع:** أن طبيعة الودائع الموجودة لدى المصرف تحدد مسؤوليته المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه، لذا فهي تؤثر في قدرة المصرف على منح الائتمان المصرفي (عيسى، 2010: 48).

4-5-2 العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان المصرفي

يُمكن حصر العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان المصرفي بالآتي:

- **العوامل الخاصة بالزبون:** بالنسبة للزبون تقوم عوامل الشخصية، ورأس المال، وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والضمانات المقدمة من قبله، والظروف المحيطة بالنشاط الذي يمارسه، جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحيته للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد نوع ومقدار المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف عند منحه الائتمان (ذبيب وآخرون، 2012: 107).
- **العوامل الخاصة بالمصرف:** وتتمثل بالآتي:
 - **درجة السيولة:** وهي حجم الأموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف والمصارف الأخرى وأيضاً في خزائن البنك المركزي وحوالات الخزينة، والتي يُمكن أن تتحول إلى سيولة بسرعة وبدون خسائر تذكر (الشمري، 2012: 75).
 - **الاستراتيجيات المتبعة في المصرف:** تؤثر الإستراتيجية التي يتبناها المصرف ويعمل في إطارها بشكل كبير في اتخاذ قراراته الائتمانية، أي في استعداده لمنح الائتمان أو عدم منحه (عشيش، 2010: 65).
 - **الهدف العام للمصرف:** تسعى المصارف عادة إلى تحقيق هدف الربحية، والسيولة، والنمو والأمان، وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ويتم تحقيق هذه الأهداف بإتباع سياسة ائتمانية سليمة، يُراعى فيها شروط الإقراض الجيد وجذب الزبائن المتميزين فضلاً عن التقييم المستمر لأداء وسياسات المصارف المنافسة (الشيخلي، 2012: 56).
 - **الحصة السوقية للمصرف:** كلما كان المصرف رانداً في السوق المصرفي ويستحوذ على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته كانت قابليته على منح الائتمان اكبر (الشمري، 2014: 90).
 - **الإمكانات المتاحة للمصرف:** وتشمل الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان فكما تعاضمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية، تعاضمت درجة استعداده على منح الائتمان (نصار، 2005: 76).
- **العوامل الخاصة بالائتمان:** ويمكن حصرها بالآتي:
 - **الغرض من الائتمان:** إذ يتعين تناسب حجم ونوع الائتمان المطلوب مع الغرض منه، وانه يدخل في نطاق نشاط الزبون، وتتسع له إمكانياته، وانه من الأغراض التي يمولها المصرف (السيسي، 2011: 262).
 - **المدة الزمنية:** وهي الفترة التي يرغب الزبون خلالها بالحصول على الائتمان، وموعد السداد وهل يتفق ذلك فعلاً مع إمكانياته.
 - **نوع الائتمان المطلوب:** أي هل يتوافق الائتمان المطلوب مع سياسة المصرف الإقراضية أم يتعارض معها؟ (الدوري، 2012: 67).
 - **برنامج ومصادر السداد:** حيث يتم الاتفاق مع الزبون على برنامج سداد محدد يتناسب وإمكاناته وذلك من واقع كشف التدفقات النقدية والموارد الذاتية الأخرى للمشروع (السيسي، 2011: 263).

- مبلغ الائتمان: أي كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف احرص في الدراسات التي يجريها، خاصة وإن نتائج عدم السداد تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف (الشيخلي، 2012: 57).

3- بحوث ودراسات سابقة

دراسة (حسين، 2010)، عنوان الدراسة (أثر التحليل الإستراتيجي في جودة الخدمة - دراسة استطلاعية لآراء المديرين في عينة من المصارف العراقية)، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التحليل الإستراتيجي المعتمد في عينة من المصارف الحكومية والأهلية وانعكاسات هذا التحليل على معايير جودة الخدمة الحالية تماشياً مع المعايير المعتمدة عالمياً، ومن أهم استنتاجات هذه الدراسة هو اهتمام المصارف الحكومية بالبيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) أولاً والبيئة الخارجية ثانياً كون قطاع المصارف الحكومي يعمل في بيئة أكثر استقراراً، واهتمام المصارف الأهلية بتحليل البيئة الخارجية (الفرص والتحديات) ولا يوجد الاهتمام الكافي ببيئتها الداخلية، وكان ابرز توصياتها هو ضرورة اهتمام المصارف الحكومية بالبيئة الخارجية لخلق حالة من التوازن بين هذا النوع من المسح والمسح الداخلي الذي أشر تقدماً كبيراً، وكذلك الحال للمصارف الأهلية الاهتمام بالمسح البيئي الداخلي لخلق حالة من التوازن مع المسح البيئي الخارجي الذي تميزت به، وأن مدى نضج التحليل يعكس حتماً مستوى معرفة المنظمة بذاتها ولا يمكن فصل البيئة الداخلية من الخارجية.

دراسة (الشيخلي، 2012)، عنوان الدراسة (العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية)، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وتحليل هذه العوامل، وتقييم أهميتها النسبية، والوقوف على المعوقات التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني. وقد توصلت الدراسة إلى إن هناك دوراً ذو أهمية لعوامل (الوضع المالي للزبون، والسمات الشخصية له، ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. لذا أوصت بضرورة تركيز مديري وموظفي قسم الائتمان على عناصر الوضع المالي للزبون والسمات الشخصية له للتعرف على مدى التزامه بتسديد الائتمان وفوائده في الموعد المحدد، مع طلب الضمانات الكافية من الزبائن لضمان استرداد حقوقها في الوقت المحدد.

دراسة (Lakshmi & Murugan, 2009)، عنوان الدراسة (A market study on bank credit facilities to small and medium enterprises)، دراسة السوق على التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هدف الدراسة هو القيام بدراسة سوقية للائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، فضلاً عن اختبار المتطلبات الرئيسية لمنح الائتمان لتلك المؤسسات، أما الاستنتاجات فقد كان أهمها، إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه صعوبة كبيرة في الاستفادة من التمويل المصرفي بسبب المتطلبات التي تفرضها المصارف على تلك المؤسسات، ثم أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة ائتمانية مناسبة تتمكن من خلالها المؤسسات من الاستفادة من التمويل الممنوح من قبل المصارف بحيث لا تكون المتطلبات الخاصة بمنح الائتمان كثيرة ومعقدة للدرجة التي تُجنب تلك المؤسسات من التعامل مع المصارف.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث اتضح ما يلي:

- 1- يُعدُّ البحث الحالي امتداداً لتلك الدراسات فهو يشترك معها من حيث عرضها لأحد متغيرات البحث والمتمثلة بالبيئة الخارجية والانتمان المصرفي، والتي تم ربطها مع متغيرات أخرى. إذ هدفت تلك الدراسات إلى معالجة تلك المتغيرات من زوايا مختلفة، في حين تميز البحث الحالي عنها بإضافة جديدة هي جمعه بين المتغيرين السابقين (البيئة الخارجية والانتمان المصرفي)، لأنه لم يتم العثور على أية دراسة مماثلة بهذا الصدد على حد علم الباحثة.
- 2- فيما يتعلق بمجال الإفادة من الدراسات السابقة لاحظنا إنها أسهمت بشكل كبير في إغناء البحث الحالي بجوانب عدة منها الاطلاع على بعض المراجع والمصادر والتي مكنت الباحثة من بناء منهجية البحث الحالي وترصين الجانب النظري والإسهام في إعداد الجانب التطبيقي له، فضلاً عن الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل ومعالجة البيانات في تلك الدراسات من أجل تحديد واختيار الأساليب الأكثر ملائمة وصياغة بعض فقرات الاستبانة كأداة مستعملة في جمع بيانات البحث الحالي.

4- منهجية البحث

4-1 مشكلة البحث:

يُمكن تجسيد مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- 1- هل تقوم المصارف عينة البحث بإجراء تحليل لبيئتها الخارجية الخاصة قبل منحها الائتمان المصرفي؟
- 2- ما مدى تأثير تحليل البيئة الخارجية الخاصة في ترشيد القرارات المتعلقة بمنح الائتمان؟
- 3- هل هناك علاقة ارتباط وتأثير ما بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والانتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف عينة البحث؟

4-2 أهمية البحث:

ترتبط أهمية البحث بالأهمية الكبيرة لموضوع التحليل البيئي. باعتباره وسيلة تُمكن إدارات المصارف من مواجهة التحديات الإستراتيجية التي تجابهها متمثلة بالتغيرات البيئية الكثيرة والمتسارعة، فضلاً عن كونه أداة مهمة تمدها بالمعلومات اللازمة التي تُمكنها من الاستمرار والنمو في عملها وتحقيق أهدافها وصولاً إلى درجة التميز والدقة في اتخاذ القرارات وبالتالي تقليل حجم الخسائر التي قد تتعرض لها.

4-3 أهداف البحث:

يسعى البحث إلى:

- 1- التعرف على كيفية تحليل البيئة الخارجية الخاصة.
- 2- معرفة العوامل المؤثرة في منح الائتمان المصرفي.

3- قياس اثر تحليل البيئة الخارجية الخاصة في منح الائتمان المصرفي باستخدام المعايير الإحصائية والبرنامج الإحصائي (SPSS.v.17).

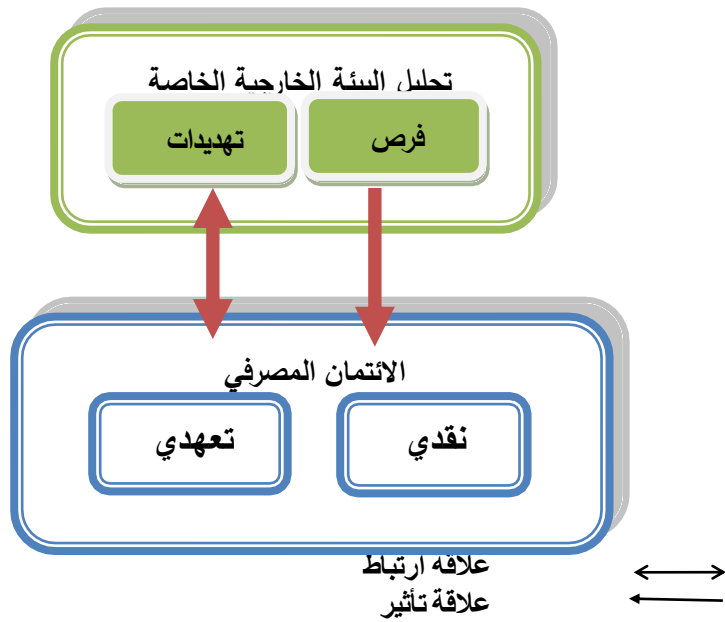
4-4 فرضية البحث:

يستند البحث من اجل تحقيق أهدافه إلى فرضيتين رئيسيتين مفادهما:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والائتمان المصرفي.
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والائتمان المصرفي.

5-4 المخطط الفرضي للبحث:

يوضح الشكل (1) نموذج البحث الافتراضي، والذي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، وكالاتي:



شكل (1)

مخطط البحث الافتراضي

5-4 منهج البحث

إن إشكالية البحث وفرضياته تتطلب استخدام المنهج الوصفي الكمي، وذلك بهدف صياغة الخلفية النظرية للموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة.

7-4 مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي الحكومي، وقد أختير مدراء ومعاوني ورؤساء الأقسام والشعب المعنية في مصرفي الرافدين والرشد كعينة يُجرى عليها الاختبارات المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث.

8-4 أدوات تحليل البيانات

لقد تم توزيع استمارة استبانة على العينة المستهدفة من أجل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع البحث، وقد تم تخصيص فقرات الاستبانة لتشمل متغيرات البحث والبالغ عددها (21) فقرة، واستُعمل مقياس (Likert) خماسي الدرجات (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة) لتصنيف درجات الإجابة والذي يتراوح مداه بين (5 - 1) درجات، إذ تم توزيع الاستمارة على مديري المصارف ومعاونيهم ومدراء الأقسام والشعب المعنية في مصرفي الرافدين والرشد، حيث بلغ عدد الاستمارات التي تم توزيعها (60) استمارة، تم استرجاع (50) استمارة مستوفية لشروط التحليل، والجدول، ومن ثم معالجتها من خلال استخدام أساليب وطرق يتم بموجبها التعرف على إجابات الأفراد الذين تم استقصاء آراءهم حول موضوع البحث، وذلك باستخدام برنامج (SPSS.v.17) للتحليل الإحصائي، حيث أختير عدداً من الأدوات والأساليب الإحصائية كالنسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية ومعاملات الارتباط، وذلك لحساب المؤشرات الإحصائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات الاستبانة.

9-4 أساليب جمع البيانات والمعلومات للبحث

- مصادر الجانب النظري: وتشمل:
- الكتب والرسائل والاطاريح الجامعية العربية منها والأجنبية.
- البحوث المنشورة والمجلات العلمية والدوريات والمؤتمرات، والقوانين والأنظمة.
- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) وما توفره من معلومات متعلقة بموضوع البحث.
- أدوات الجانب التطبيقي: اعتمدت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة، فضلاً عن إجراء المقابلات الشخصية كأداة مكملة، للتعرف على الجوانب المختلفة للموضوع.

5- التحليل التطبيقي

5-1 تحليل النتائج:

جدول (1)

الأوساط الحسابية والانحراف المعياري وشدة الإجابة لفرص البيئة الخارجية الخاصة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة %
5	الزبائن	3.97	0.734	80

6	المنافسون	3.89	0.826	71
7	الممولون	3.92	0.890	75
8	جماعات الضغط	3.82	0.845	72
	المؤشر الكلي	3.9	0.823	74.5%

من خلال ملاحظة النتائج التي أظهرها الجدول (1)، نجد إن متوسط إجابة أفراد العينة حول الفرص التي توفرها البيئة الخارجية الخاصة شكل نسبة مقدارها (74.5%)، وبانحراف معياري (0.823)، وبوسط حسابي (3.9)، وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي وفق مقياس ليكرت (3)، وهذه النتائج تؤكد على وجود اتفاق بين أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة عليهم.

جدول (2)

الأوساط الحسابية والانحراف المعياري وشدة الإجابة لتهديدات البيئة الخارجية الخاصة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة %
5	الزبائن	3.65	0.917	63
6	المنافسون	3.64	0.97	65
7	الممولون	4	0.904	82
8	جماعات الضغط	3.32	1.092	50
	المؤشر الكلي	3.65	0.970	65

من خلال ملاحظة النتائج التي أظهرها الجدول (2)، نجد إن متوسط إجابة أفراد العينة حول التهديدات التي تتطوي عليها البيئة الخارجية الخاصة كان قد شكل نسبة مقدارها (65%)، وبانحراف معياري (0.970)، وبوسط حسابي (3.65)، وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي وفق مقياس ليكرت، وهذه النتائج تؤكد على وجود اتفاق بين أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة عليهم.

جدول (3)

الأوساط الحسابية والانحراف المعياري وشدة الإجابة لعوامل منح الائتمان المصرفي

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة %
1	العوامل المتعلقة بالزبون			
2	- الشخصية	3.94	0.982	73
3	- المقدرة	4	0.981	77
4	- رأس المال	4.03	0.917	77
5	- الضمانات	4.22	0.780	81
6	- الظروف الاقتصادية	3.77	0.914	63
7	العوامل المتعلقة بالمصرف متاح الائتمان	3.81	0.986	71
8	العوامل المتعلقة بالائتمان المطلوب	3.75	0.949	64

72	0.917	3.93	المؤشر الكلي
----	-------	------	--------------

من خلال ملاحظة النتائج التي أظهرها الجدول (3)، نجد إن متوسط إجابة أفراد العينة حول العوامل المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي كان قد شكل نسبة مقدارها (72%)، وبانحراف معياري (0.917)، وبوسط حسابي (3.93)، وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي وفق مقياس ليكرت، وهذه النتائج تؤكد على وجود اتفاق بين أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة عليهم.

2-5 اختبار الفرضيات

بعد عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث من الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة، ومن أجل إثبات صحة هذه النتائج سيتم اختبار علاقات الارتباط والأثر بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة (كمتغير مستقل)، والائتمان المصرفي (كمتغير تابع) وكالاتي:

اختبار علاقات الارتباط بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والائتمان المصرفي

من أجل إثبات صحة فرضية الارتباط التي افترضها البحث، جرى استعمال معامل الارتباط سبيرمان لغرض تحديد مستوى وطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث وعلى النحو الآتي:

جدول (4) نتائج ارتباط سبيرمان بين فرص وتهديدات البيئة الخارجية الخاصة والائتمان المصرفي

ت	المتغيرات المستقلة	الرمز	قيمة معامل الارتباط	T-value المحسوبة	مستوى الدلالة	الدلالة
1	الفرص التي توفرها البيئة الخارجية الخاصة	X ₁	0.53	4.22	0.01	دال
2	التهديدات التي تعكسها البيئة الخارجية الخاصة	X ₂	0.46	3.77	0.01	دال

يتضح من الجدول (4) الآتي:

- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين فرص البيئة الخارجية الخاصة (X₁) والائتمان المصرفي (Y)، إذ بلغ معامل الارتباط (0.53)، وأن القيمة الاحتمالية (P.value) لاختبار T أقل من (0.05)، أي أن T المحسوبة تقدر بنحو (4.22)، وهي أكبر من T الجدولية، وبدرجات حرية (48,1)، وبمستوى دلالة (0.01).
- توجد علاقة ارتباط موجبة معنوية بين تهديدات البيئة الخارجية الخاصة (X₂) والائتمان المصرفي (Y)، إذ بلغ معامل الارتباط (0.46) وأن القيمة الاحتمالية (P.value) لاختبار T أقل من (0.05)، أي أن T المحسوبة تقدر بنحو (3.77)، وهي أكبر من T الجدولية، وبدرجات حرية (48,1)، وبمستوى دلالة (0.01)، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة الأولى

والتي كان فحواها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والالتزام المصرفي والتي تؤكد معنوية المعلمات المقدرة.

اختبار معنوية التأثير بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والالتزام المصرفي

من اجل إثبات صحة أو عدم صحة الفرضية الرئيسية الثانية، والتي تشير إلى وجود علاقة تأثير بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والالتزام المصرفي، يمكن أن نستدل على ذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وتحليل الاختبارات الإحصائية (معامل التحديد R^2) واختبار (F) وكالاتي:

جدول (5) نتائج الانحدار الخطي البسيط لتأثير فرص وتهديدات البيئة الخارجية الخاصة في الالتزام المصرفي

ت	المتغيرات المستقلة	الرمز	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة
1	الفرص التي توفرها البيئة الخارجية الخاصة	X_1	0.28	18.38	وجود تأثير
2	التهديدات التي تعكسها البيئة الخارجية الخاصة	X_2	0.21	12.51	وجود تأثير

يتضح من الجدول (5) الآتي:

- وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين فرص البيئة الخارجية الخاصة (X_1) والالتزام المصرفي (Y) للمصارف عينة البحث، إذ أنَّ القيمة الاحتمالية (P.value) لاختبار F أقل من المستوى المعنوي (0.05)، أي أنَّ F المحسوبة تقدر بنحو (18.38)، وهي أكبر من F الجدولية، ودرجات حرية (48,1)، وبمستوى دلالة (0.01)، أما معامل التحديد R^2 فهو يُفسر ما نسبته (0.28) من التباين الكلي وما تبقى يعود لمتغيرات أخرى غير موضحة في النموذج قد تعود إلى متغيرات البيئة الداخلية.
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تهديدات البيئة الخارجية الخاصة (X_2) والالتزام المصرفي (Y) للمصارف عينة البحث، إذ أنَّ القيمة الاحتمالية (P.value) لاختبار F أقل من المستوى المعنوي (0.05)، أي أنَّ F المحسوبة تقدر بنحو (12.51)، وهي أكبر من F الجدولية، ودرجات حرية (48,1)، وبمستوى دلالة (0.01)، وأما معامل التحديد R^2 فهو يُفسر ما نسبته (0.21) من التباين الكلي وما تبقى يعود لمتغيرات أخرى غير موضحة في النموذج قد تعود إلى متغيرات البيئة الداخلية، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية والتي كان فحواها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والالتزام المصرفي والتي تؤكد معنوية المعلمات المقدرة.

6- الاستنتاجات والتوصيات

1-6 الاستنتاجات

استناداً إلى ما تم طرحه في الجانب النظري وما أفرزته نتائج تحليل الجانب التطبيقي، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف عينة البحث وهذا دليل على أهمية موضوع التحليل البيئة بوصفه خطوة مهمة من خطوات التخطيط الاستراتيجي والتي تمكن إدارات المصارف من اتخاذ قراراتها الائتمانية بصورة صحيحة وخالية من المخاطر.
- 2- لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تحليل البيئة الخارجية الخاصة والائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف عينة البحث، وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة إلا أن موضوع التحليل البيئي لم يحظى باهتمام المسؤولين في المصارف المبحوثة وهذا ما فسره معامل التحديد.
- 3- تعتبر عوامل ومتغيرات البيئة الخارجية الخاصة أكثر التصاقاً بالمصرف من غيرها من العوامل لذا هناك رأي يذهب إلى إن تأثير البيئة الخاصة للمصرف يكون أكثر من تأثير البيئة العامة لأنه يُمثل تأثيراً مباشراً على أنشطته وله نتائج مباشرة في ذلك.
- 4- من خلال استطلاع آراء العينة في المصارف المبحوثة اتضح أن متغير الزبائن يعتبر من أهم متغيرات البيئة الخارجية الخاصة وتنبع هذه الأهمية من كون الزبائن هم جميع الأفراد والمنظمات التي تحصل على مخرجات المصرف من الخدمات المصرفية، وبالتالي فهم أساس وجود أي مصرف، فالمصارف توجد لإشباع احتياجات زبائنها.
- 5- من خلال استطلاع آراء العينة تبين أن من أكبر التهديدات التي تواجهها المصارف المبحوثة باعتبارها مؤسسات مالية هي حاجتها إلى موارد بشرية ومالية، إذ نادراً ما تعتمد على مواردها المالية الخاصة، بل تحتاج إلى ممولين كالمدعين والمستثمرين.
- 6- تعتمد المصارف عينة البحث على الضمانات المقدمة من قبل الزبون عند منحها الائتمان المصرفي بالدرجة الأساس دون أن تأخذ بنظر الاعتبار التحليل البيئي للبيئة الخارجية وخصوصاً البيئة الخاصة وما يحدث فيها من تغيرات كثيرة ومتسارعة يُمكن أن تنعكس سلباً على عملها.
- 7- ينظر للائتمان المصرفي بأنه الجانب الآخر من مهام الجهاز المصرفي والتي تتمثل في جانبيين هما جذب وتعبئة الموارد ومنح الائتمان، فوظيفة منح الائتمان تُعد المصدر الرئيس لإيرادات المصرف، كونها تعود عليه بموارد مالية كبيرة تتمثل بالفوائد المقبوضة التي تُقرض على مختلف أنواع الائتمان المصرفي.

2-6 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث في جانبه التطبيقي وانسجاماً مع ما تم عرضه من استنتاجات, تتقدم الباحثة ببعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق هدف البحث وكالاتي:

- 1- ضرورة اهتمام المصارف عينة البحث بموضوع التحليل البيئي, خاصة وأنه أصبح يُشكل ضرورة حتمية لها في العصر الراهن, باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يُزيد من قدرتها على التأثير الهادف في كافة متغيرات البيئة الخارجية, لكي تكون أكثر فهماً لبيئتها والأقدر على التنافس وتحقيق الأهداف.
- 2- ينبغي على المصارف عينة البحث الاهتمام بعوامل ومتغيرات بيئتها الخارجية الخاصة للاستفادة مما تنتجه هذه البيئة من فرص يُمكن استثمارها, وكذلك ما تنطوي عليه من تهديدات ينبغي تجنبها أو الحد من أثارها.
- 3- على المصارف عينة البحث أن تُركز جهودها نحو التعامل الأفضل مع زبائنهم لان كسبهم يعتبر نقطة قوة لها وفرصة لمنح المزيد من الائتمان المصرفي ومن ثم جني المزيد من الأرباح التي تُمكنها من النمو الاستمرار.
- 4- ضرورة أن تقوم المصارف المبحوثة بتحليل وتقييم الممولين لمعرفة أفضلهم لها, من خلال إعداد تقديرات حقيقية عن الموارد المالية المتاحة, وما تحتاج إليه من موارد لتنفيذ خططها المستقبلية ومنها سياستها الائتمانية فكلما توفرت لديها الأموال الكافية تمكنت من منح الائتمان.
- 5- عدم الاقتصار على الضمانات المقدمة من قبل الزبون عند منح الائتمان المصرفي وإنما يجب أن يتخذ ذلك القرار في ضوء التحليل الائتماني أولاً, والتحليل المالي ثانياً, للوصول إلى قرار ائتماني سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية.
- 6- أعطاء وظيفة منح الائتمان أهمية كبيرة من قبل المسؤولين في المصارف كون هذه في الوظيفة تُعد من أخطر الوظائف التي يقوم بها المصرف وأكثرها دقة, كونها مصحوبة بالمخاطر التي يصعب التنبؤ بها بدقة عالية, لذلك تتعامل المصارف مع العملية الائتمانية بشكل يتناسب والمخاطر المصاحبة لها.

7-مراجع البحث

1-7 المصادر العربية

- القوانين والأنظمة والتعليمات
- 1- قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984.
- الكتب
- البرزنجي, أحمد محمد فهمي, سوق المال – مدخل مالي/مصرفي, دار الدكتور للطباعة والنشر, بغداد, 2016.

- 1- البكري، ثامر، إدارة التسويق، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2011.
- 2- السنهوري، محمد مصطفى، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2013.
- 3- الجاوي، طلال محمد والسلطاني، ساكنة، SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2014.
- 4- الدوري، زكريا مطلق والسامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2013.
- 5- السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011.
- 6- الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية – مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2014.
- 7- الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، طبعة منقحة، بغداد، 2012.
- 8- بن حبتور، عبد العزيز صالح، الإدارة الاستراتيجية - إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007.
- 9- ذيب، سوزان سمير وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 10- سعيد، عبد السلام لفتة، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
- 11- طالب، علاء فرحان والموسوي، حيدر يونس وحسن، محمد فائز، إدارة المؤسسات المالية – مدخل فكري معاصر، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 12- طه، طارق، إدارة البنوك في البيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
- 13- عباس، حسين وليد حسين، إستراتيجية إدارة الموارد البشرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- 14- عبد الرحيم، حسن أحمد، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011.
- 15- عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 16- عشيش، حسن سمير، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 17- عيسى، مهدي حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

- 18- كنعان, علي, النقود والصيرفة والسياسة النقدية, دار المنهل اللبناني للنشر, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان, 2012.
- 19- مساعدة, ماجد عبد المهدي, الإدارة الاستراتيجية – مفاهيم – عمليات – حالات تطبيقية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن, 2013.
- 20- ياسين, سعد غالب, الإدارة الاستراتيجية, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2010.
- الرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث
- 1- أبو عويلى, غادة محمود سلامة, مدى تبني مكونات الإستراتيجية في المصارف العاملة في فلسطين, رسالة ماجستير في إدارة الأعمال, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين, 2008.
- 2- الحمداني, رافعة إبراهيم عبد الله, بيئة المهمة وأثرها في مخاطرة وربحية المصارف, أطروحة دكتوراه في علوم إدارة الأعمال, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, 2003.
- 3- الدوري, سري علي حسون, دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي- بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية, دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد, 2012.
- 4- الروسان, محمود علي, العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئي – دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني, مجلة الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد 63, 2007.
- 5- الزرقان, صالح طاهر, التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية – دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 23, 2010.
- 6- الشبخلي, هديل أمين إبراهيم, العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية, رسالة ماجستير في المحاسبة, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط, الأردن, 2012.
- 7- ظاهر, احمد والعمرات, عيد الله, العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعرها في المصارف التجارية الأردنية, مجلة دراسات, العلوم الإدارية, الجامعة الأردنية, المجلد 33, العدد 2, 2006.
- 8- مراد, مرمي, أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, الجزائر, 2010.
- 9- نصار, صديق توفيق, العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة - دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة, رسالة ماجستير في إدارة الأعمال, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين, 2005.

2-7 المصادر الأجنبية

- 1- Gupta. A., "environment and pest analyses- an approach to external business environment", Merit research journal of art, social science and humanities vol.1, no.2, 2013.
- 2- Jeucken. M. and Bouma. J., "the changing environment of banks", international journal of Erasmus university, Netherlands, vol.2, no 10, 1999.
- 3- Olarewaju. A. and Folarin. A., "impact of external business environment on organizational performance in food industry in Nigeria", british journal of arts and social science, vol.6, no.2, 2012.